البحوث

النظام الاقليمي العربي
تحديات الحاضر واحتمالات المستقبل

أ.م. د. علي حسن نيسان
رئيس قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية
مركز دراسات الخليج العربي

المقدمـــة

لم يسبق ان كانت بنية النظام الاقليمي العربي معرضة للتغير – منذ نشأته – مثلما تعرضت وتتعرض له بفعل التحولات والمتغيرات والمستجدات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المكثفة والسريعة والمتلاحقة التي شهدتها الساحة الدولية ، بفعل التفاعلات العسكرية المكثفة الضخمة التي شهدتها المنطقة ابان العدوان الامريكي الاطلسي على العراق و مالحقه من تداعيات.

فهذا النظام من اكثر الانظمة الاقليمية عرضة للتأثر بالتحولات الحاصلة على الصعيدين البنيوي والقيمي بعد انتهاء الحرب الباردة ، وكانت ساحته البيئة التي حصل فيها العدوان مع ماحمله من تداعيات اقليمية ، ودولية على الاصعدة كافة ، زد على ذلك مايمتلكه النظام من خاصيتين تميزانه عن الانظمة الاخرى وهما موقعه الجيو –ستراتيجي وجاذبيته الجيو – اقتصادية .

ولقد تناولت اقلام الكتاب والباحثون الموضوع ، في دراسات عدة في محاولة لتحليل ابعاده والوقوف على مسبباته وقياس اثار وانعكاس تداعياته . وكان بضمن هذه الدراسات تلك المتعلقة بموقف جامعة الدول العربية والاقطار العربية بصفتها المنفردة وكذلك النظام العربي

مبكرة ولم يظهر منها الاالقليل لاسباب عدة،ابرزها سبب مركب يتعلق بظرف الدراسة(المستقبل) وموضوع الدراسة (النظام العربي). فالمستقبل لم يعد تعبيرا مجرد واذا كنا سنتحدث عنه فلابد ان نحدد (مفاتيح) هذا المستقبل ، لان الظاهرة السياسية ظاهرة مركبه ، فهي تتشكل نتيجة تفاعل عدد كبير من الثوابت والمتغيرات ولايمكن حصر وتتبع كل الثوابت والمتغيرات . فاذا كانت هناك صعوبات جمة تكتنف حتى الان تحليل الظواهر السياسية الراهنة والماضية فان التسليم بصعوبات استشراف المستقبل بيدو بديهيا خاصة ونحن نجد صعوبة في تحديد المدة الزمنية التي يقاس بها الحاضر (الان) و(الان) بعد ان طبعت وكلها غير (الان)الذي تقرء فيه. هذه هي طبيعة مرحلة السيولة الدولية والاقليمية التي نمر بها . فالاحداث التي تتلاحق بسرعة تحرمنا من التوقف عند واحدة منها للتروي والتدبر ، او لاستخلاص دروس وعبر ، او لاستشراق المستقبل .

ومن جهة اخرى فان حديثنا متعلق بظاهرة اقليمية النطاق ، كونية التجاذب تتعدد متغيراتها وتتشابك ابعادها ومما يزيد من صعوبة الدراسة عدم استقرار ظروف وعوامل البيئة الداخلية للنظام الاقليمي العربي بعد العدوان واستمرار ضغط البيئة الدولية عليه بشكل قوي وعنيف فضلا عما يمتاز به النظام العربي عن غيره من الانظمة الاقليمية في كونه يشمل نظامين في الوقت ذاته احدهما نظام دولاتي وثانيهما نظام مجتمعي عربي (SOCIETAL) ينبثق عن وجود هوية اصلية هي الهوية العربية .

ولم يكن العدوان الامريكي –الاطلسي وتداعياته اول ازمة حادة يواجهها النظام الاقليمي العربي ، فالاخيركان مأزوم بكلتيه قبلها ولقد اثارت تلك الازمات شكوك حول استراتيجيته كنظام قومي وجاء العدوان ليكشف عن حقيقة الازمة التي يعيشها واثبت الحاجة لتأصيل بعده التنظيمي –الهيكلي وافصح عن هشاشة وضعف الاسس التي يقوم عليها وارتباطات اطرافه بقوى خارجية اكثر من ارتباطها القومي ، ودفعت بذلك النظام نحو التشرذم والتمزق عمليا ، كونها تعد اعنف ازمة تعرض لها منذ تاسيسه ، فانفرط عقد النظام وانقسم على نفسه . وهذه الدراسة محاولة لبيان اهم ما يمكن ان يعكسه العدوان وتداعياته على مستقبل هذا النظام في ضوء مواقف اطرافه منذ البداية حتى الوقت الحاضر والنتائج التي ترتب عليها والانقسامات التي احدثتها ، نامل ان نساهم في كل الاحوال في اثارة القضايا الهامة المتعلقة بالموضوع .

اولاً: في تحديد المفاهيم

- الاقليمية والتنظيم الاقليمي

مفهوم الاقليمية Reginalism احد الموضوعات الاساسية في مجال التنظيم الدولي [١]. واصطلاح الاقليمية ورد في المادة(٣١)من عهد عصبة الامم ، وكذلك ورد في الفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة دون تحديد لما يعنيه [٢]. " لذلك بادر الفقه الدولي الى وضع معايير تهدف الى ايضاح المعنى المقصود بفكرة الاقليمية [٣]. واهمها ماياتي :-

١-**الاقليمية الجغرافية** : أي التقارب والتجاور الجغرافي في مساحة جغرافية معينة والسند الواقعي لهذا المعيار نجده في منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول الامريكية وجامعة الدول العربية. اذ تضم دولاً يجمعها تجاور مكاني محدد .

٢-**الاقليمية السياسية والمذهبية** :- ويقوم هذا المعيار على اساس الجمع بين دول قد لايربط بينها تجاور جغرافي انما يربطها مذهب معين او سياسة معينة ، والمثال الواضح هو حلف شمال الاطلسي وحلف وارشو المنحل .

٣- **الاقليمية الحضارية** : والمعيار هنا يشترط – الى جانب التجاور الجغرافي ضرورة توفر روابط اخرى تعزز الرابط الاساس وتعمقه وتكون ذات طابع حضاري مثل وحدة اللغة والثقافة والتاريخ .

٤-**الاقليمية المطلقة** :- انما تعني في معناها العام كل منظمة دولية لاتتجه بطبيعتها نحو العالمية حيث تقضي طبيعة اهدافها بقصر نطاق العضوية فيها على فئة معينة من الدول يجمع بينها رابط خاص بصرف النظر عن طبيعته سواء كان سياسيا او جغرافيا او مذهبيا او حضاريا .

وفي عالم اليوم وايا كان المعيار الذي يفسر في ضوئه مصطلح الاقليمية نجد ان نمو الجماعات والتجمعات والتنظيمات الاقليمية قد شكل واحد من اهم سمات المجتمع الدولي في القرن الحالي . وفيه تحتل المنظمات الدولية الاقليمية اهمية خاصة بوصفها الاداة التي تحقق اهداف دول الاقليم .

واصطلاح المنظمة الاقليمية يفهم على انه جزء من كل فهو التنظيم الذي يضم بعض دول العالم وليس جميعها على اساس ان (الاقليم) يشير الى جزء من كل وهو الكرة الارضية .[٤] وبمعنى اخر فان فكرة الاقليمية يقصد بها (التخصيص) في العضوية استثناءا من (التعميم) و(الاطلاق) في المنظمة الدولية العالمية .

ان التعريف العام للمنظمة الإقليمية " انها هيئة تنشئها مجموعة من الدول للاشراف على شان من شؤونها المشتركة وتمنحها اختصاصاً ذاتيا معترف به تباشره هذه الهيئة في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الاعضاء نفسها ، فالتنظيم الاقليمي اذن مظهر من مظاهر انشطة العلاقات الدولية ووسيلة لاحكام الصلة بين الشعوب المتجاورة التي تربط بينها وحدة الاصل او اللغة او المصالح المشتركة" (٥).

النظـــــام الاقليمـــي :-

يمكن ارجاع جذور واصول مفهوم النظام الاقليمي الى حيث كان مفهوم الاقليمية احد الموضوعات الاساسية في مجال التنظيم الدولي والى الجدل الذي دار طويلاً حول ماسمي بالعالمية في مواجهة الاقليمية واي المنهاجين ينبغي اتباعه لتنظيم المجتمع الدولي وحفظ السلم بين دوله . وايضا تعود جذوره الى دراسة موضوع التكامل Integration بين الدول والذي يعتبر التكامل الاقليمي احد مسائلة الاساسية (٦).

وهناك من يرى ان النظام الاقليمي ، من المفاهيم الاساسية التي لم تكتسب بعد دلالات محددة تماما (٧). شأنه كشأن البحث بالنسبة للتحليل النظامي للعلاقات الدولية بشكل عام ، ويراد بالنظام الاقليمي مجموعة الوحدات والتنظيمات الرئيسية والهامشية في النطاق الاقليمي المعين والقيم والقواعد المميزة لجماعة معينه في نطاق اقليمي محدد والتي جري العمل الدولي بين هذه الوحدات على قبولها . ويعرف ثامبتون النظام الاقليمي :-هو نمط مكثف ومنتظم نسبيا من التفاعلات ينظر اليه داخليا وخارجيا على انه مساحة متميزة ويتم خلقه ويحافظ على استمراره لوجود فاعلين على الاقل (٨).

ودون الدخول في التفاصيل والاختلافات الفرعية حول تعريف النظام الاقليمي وعناصره ، يمكن القول ان اهم المكونات التي يجب توفرها في النظام الاقليمي هي (٩). :-

أ-التقارب الجغرافي أي انه يتعلق بمنطقة جغرافية معينه .

ب-انه يشمل ثلاث دول على الاقل .

جـ-عدم وجود دولة عظمى حتى لاتفسد نقاوة النظام .

د-غالبا ما تدخل وحدات النظام الاقليمي في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام ذاته .

النظام الاقليمي العربي :-

يتميز النظام الاقليمي العربي بخصائص بنيوية تؤهله لان يتميز عن غيره ، حيث التماثل البنيوي والتواصل الجغرافي وكثافة التفاعلات بين اطرافه ، وقد تميز عن بقية النظم الاقليمية الاخرى باتسامه بصفة القومية ، الامر الذي جعله يتمتع بدرجة عالية من التماسك والتضامن الثقافي واللغوي والاجتماعي والمادي الداعي لكثافة الاتصال (١٠).

والنظام الاقليمي العربي يقصد به مجموعة الدول العربية من موريتانيا الى الخليج العربي وتشكل فيما بينها نظاما اقليميا يربط بين اعضائه التواصل الجغرافي والتماثل في العديد من الصفات اللغوية والثقافية والاجتماعية (١١). وينفرد بصة خاصة تميزه عن غيره من النظم الاقليمية بسمة القومية العربية والتي تتبلور في تيار فكري من ناحية وفي حركة سياسية من ناحية اخرى . وهو على هذا النحو لايشمل علاقات بين مجموعة دول متجاورة فحسب وانما اساساً بين دول عربية ، أي ان شرط الانضمام الى النظام هو الانتماء الى الامة العربية ، وان ورود كلمة العربي في تعبير النظام الاقليمي العربي ليس للاشارة الى منطقة جغرافية ولكن الى انتماء قومي والى هوية ثقافية وحضارية (١٢).

بدأ النظام العربي بسبع دول قطرية مستقلة شكلت جامعة الدول العربية في الثاني والعشرين من اذار ١٩٤٥ (١٣).

وخلال اربعة عقود ونصف العقد ارتفع عدد هذه الدول الى ٢٣ دولة قطرية شديدة التباين فيما بينها على اساس المساحة الجغرافية والغنى الاقتصادي ، والأنظمة السياسية ، والكثافة السكانية الاجتماعية ، والفاعلية الثقافية وغيرها،وعرف اداء هذه المجموعة المتنافرة من الدول القطرية العربية اشكالاً عدة من الصراعات العربية -العربية التي شكلت عناوين لدراسات علمية هامة في حين ان اية دراسة جادة لم ترصد تاريخاً ثابتاً لعلاقات ودية او تكاملية او اندماجية بين قطرين عربيين او اكثر طوال هذه المرحلة ،مما طرح التساؤل القائم في وقتنا الحاضر وهو هل ان النظام العربي الراهن نظام موحد في عناصره الأساسية، ام انه مجزاء سياسياً ام ان المجتمع العربي الراهن ورث التجزئة والتفتت عن المرحلتين العثمانية الطويلة والاستعمارية الأوربية ؟ " الحقيقة ان بنية النظام العربي تتضمن هذا الخليط المركب والمعقد بين الاقليمية التي تنطلق من قاعدة العلاقة بين دول مستقلة ذات سيادة والتي نسميها بالقطرية والقومية التي تسعى الى مزيد من عمليات التكامل والتوحيد بين أعضاء النظام . تلك العلاقة بين القطرية والقومية هي أحد عناصر الشد والجذب في النظام العربي والتي تحكم حركته وتفاعلاته " (١٤). وينبغي الإشارة الى حقيقة هي ان النظام العربي هو نظام قومي تمت صياغته

بفعل عوامل قطرية ، لذلك تفعل فيه المؤثرات القومية جنباً الى جنب مع المؤثرات القطرية ان لـم تغلـب الأخيرة على الأولى، حتى ان الجامعة العربية (رمز النظام و أداته) مازالت مرآة لهذا النظام العربي وتعكس بصدق كل تناقضاته السلبية في داخلها وذلك يعيق تحولها الى جامعة وحدوية قومية تكاملية [١٥].

ان الـنظام الإقليمـي العربي الذي نشاء وتطور في خضم تطور المشروع القومي العربي وفـي مـرحلة تتسم بالفورة والحماسة [١٦]. وفي وقت كانت فيه إمكانات الأقطار العربية شبه متقاربة ولم توجد فروق صارخة ولافجوات واسعة ، يشهد في الظرف الراهن تحولات أساسية كجزء من تحولات المجتمع الدولي ومن تشكيل الوضعية الدولية التي اصبح يطلق عليها " النظام الدولي الجديد" [١٧]. وتبرز تحولات النظام ، حيث بات مغموساً في بيئة ازمة عميقة تمثل تعبيراً عن اختلافات أصيلة كامنة في صميم بنيته وبنية نظام الدولة والتشكيلات الاجتماعية التي انبنى عليها.في الوقت الذي ظل به عرضة لتقلبات النظام الدولي والبيئة الدولية وتداخلاتها المستمرة ، وبقي في حالة تبدل سواء على مستوى الاندماج والتكامل او التفكك والتبعثر ، وتعرضت عقيدته الـى موجـة انحسار ودخل مرحلة مهمة من مراحل تطوره جعلت من مقومات وجوده موضع جـدل نتيجة ما تعرض له من تحديات خطيرة هدت قوته وطاقاته كنظام قومي [١٨]. فبان عجزه عـن صياغة نفسه قومياً وفشله في إقامة نظام إقليمي معترف به دولياً [١٩]. وقد شخص ولاحظ احد الباحثين المهتمين ، العلاقة الوثيقة بين هذا الفشل والمؤثرات الدولية التي مازالت فاعلة على الساحة الدولية منذ القرن التاسع عشر حتى الان دون انقطاع، بقوله مايلي " ان النظام الإقليمي العربـي ، رغـم احـتواءه على عناصر أساسية لمكونات نظام إقليمي مثل الامتداد الجغرافي والشـعور بالانتماء الى قومية واحدة والتطلع الى وحدة بين أعضاءه في الدين والتراث واللغة والـثقافة وقضـايا مشتركة وقدر من التضامن ، كما لديه مؤسسات إقليمية (الجامعة العربية ، مجلـس الدفـاع المشـترك ، ٢١ مـنظمة عربـية متخصصة ، اكثر من مائة اتحاد في كافة المجـالات...) ، الا ان هـذه العناصر الهامة تفتقر الى التماسك والفاعلية . وبالتالي لم يستطع النظام ان يفرض نفسه على العلاقات الدولية ولم يستطع ان يجبر الأطراف العالمية على التعامل معه كنظام إقليمي فاعل ، أي بمعنى اخر ، يفتقر الى الاعتراف به من النظام الدولي"[٢٠].

ومـن هـنا يصـح القول ، ان المأزق هو مأزق داخلي وخارجي ، إقليمي ودولي، فكراً وممارسـة. جـاءت أحداث الخليج (١٩٩٠) لتفصح عنه وتكشف عن حقيقته، وتعريه من كل ماكان يغلفه من الشعارات والاطر القانونية والسياسية.

ثانياً: الجامعة العربية ... أغراضها ووظيفتها في إطار النظام الإقليمي العربي

تعد جامعة الدول العربية رمزاً للنظام الإقليمي العربي ومؤسسته الرئيسة بالرغم من ان الأخير اعم واشمل منها . وهي تؤدي وظيفتها المبتغاة في اطاره وتسعى الى تحقيق الأغراض التي إنشأت من اجلها . والعلاقة بين النظام العربي وجامعة الدول العربية هي علاقة مزدوجة فمن جهة تعد الجامعة مراة عاكسة لكل الصراعات والتحالفات داخل النظام العربي ، وهذا هو الجانب السلبي كما انه من جهة اخرى ، وفي لحظات معينة يمكن ان يكون للجامعة دور فاعل في التاثير في مسار النظام العربي وهذا هو الجانب الايجابي . وتعد الجامعة العربية من بواكير التطبيق العملي لفكرة التنظيم الدولي ، حيث نشأت بتاريخ سبق قيام الامم المتحدة فقد جرى التوقيع على ميثاقها في٢٢ اذار ١٩٤٥ . واختلف العرب في تفسير قيامها وفي موقفهم منها[٢١]. فقد رأى البعض انها خطوة في سبيل الوحدة ولكنها ليست بديلاً عنها ، ورأى اخرون انه يكفي هذا القدر من التعاون بين الدول العربية، وراى فريق ثالث راديكالي ان هذه الجامعة اداة لامتصاص نمو المد القومي وانها جاءت لتجهض مشروع الوحدة العربية بمعنى اخر تعكس جامعة الدول العربية تناقض ظاهرتين في الوطن العربي هما ظاهرة القومية العربية وسعيها نحو الوحدة العربية وظاهرة وجود دول مستقلة او في سبيل الحصول على استقلالها ، ولذا فهي ظاهرة فريده في التنظيم الدولي فهي منظمة اقليمية تضم دولاً متجاورة جغرافيا وبحكم ميثاقها تحترم سيادة كل من هذه الدول وفي الوقت نفسه هي منظمة تعبر عن فكرة قومية [٢٢].

لقد تلازمت نشأة الجامعة العربية مع نشأة النظام الاقليمي العربي عقب الحرب العالمية الثانية ، وبسبب هذا التلازم في النشأة فلقد نفذت الجامعة منذ البداية دور العنصر العربي الكامل في النظام العربي وكانت اكثر المنظمات الاقليمية تعرضاً للتاثيرات البيئية الدولية وتداخلاتها المستمرة بسبب عقيدة النظام العربي الذي تنتمي اليه [٢٣]. والجامعة ولدة في ظل تحولات دولية مهمة اذ كان النظام الدولي ينتقل من نظام تعدد القوى الى نظام القطبين الذي فرزته اتفاقات الحلفاء ، وفي البدء كانت جميع الاطراف الدولية تتلمس طريق المستقبل فالحرب العالمية انهكت قوى الجميع وكانت بريطانيا وفرنسا تتصوران ان دورهما لايختلف كثيرا عن السابق [٢٤]. وتحولات الهيمنة . وقتها كان التيار القومي نشطاً وكان التركيز على مفهوم الامة العربية، وامام تزايد الضغط على حكومات المنطقة [٢٥]. اقدمت بريطانيا على تشجيع الحكومات العربية على تبني فكرة انشاء الجامعة ، وبالطبع لم يكن غرضها ارضاء التيار القومي بقدر

ماهي محاولة لنقل المبادرة من الشارع العربي الى الحكومات العربية فتكون الجامعة شكلاً ومضموناً جامعة حكومات ودول ، السيادة لكل عضو فيها ولم تكن الجامعة التي دعى لتحقيقها التيار القومي العربي [٢٦].

اذن عملية قيام الجامعة كان بقرار من البيئة الخارجية [٢٧]. وهكذا تكون تاثيرات تلك البيئة قد وجدت طريقها في تحديد اهداف الجامعة ، وكانت اهداف القوى الاستعمارية تريدها شكلا من اشكال التنظيم الاقليمي يحتوي تطلعات التيار القومي دون ان يحقق اهدافه ، لذلك " برزت الجامعة الى الوجود تحمل معها تناقضات ثلاث متغيرات هي :- فكر قومي وتدخل حاد من البيئة الدولية ، والمنطق القطري والسيادة الاقليمية " [٢٨].

وحددت المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية اغراضها وهي سياسية وغير سياسية [٢٩]. اما الاغراض السياسية فتهدف:-

أ-توثيق الصلات بين الدول المشتركة في الجامعة وتنسيق خططها تحقيقا للتعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها .

ب-النظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها .

ولم تسلم هذه المادة (اغراض الجامعة) من سهام النقد التي وجهت لها ، شأن المواد الاخرى من ميثاق الجامعة . فكما مرت الاشارة ، وعلى الرغم من تعدد ظروف وعوامل النشأة فأن عاملا رئيسياً يشكل اساس النظام العربي وهو عنصر القومية . والجامعة العربية رمز النظام واداته تعد ظاهرة فريدة في التنظيم الدولي ، ((فهي منظمة اقليمية تضم دولا متجاورة جغرافياً ، وبحكم ميثاقها تحترم سيادة كل من هذه الدول ولكنها في الوقت نفسه منظمة تعبر بحكم وجودها عن فكرة قومية))[٣٠].

ان عبارة ((توثيق الصلات))بين دول الجامعة جاءت مقترنة بعبارة ((وصيانة استقلالها وسيادتها)) لتوكيد استقلال كل دولة عضو في الجامعة واحتفاظها بسيادتها في تقرير شؤونها . اما نص الفقرة (ب) فيقصد به ان لاينبغي ان يقف نشاط الجامعة عند حدود الدول الاعضاء فيها بل يشمل الوطن العربي كله [٣١]. وهكذا تعكس الجامعة التناقض بين ظاهرتين هما الحركة القومية العربية واهدافها في التوحد ، وظاهرة وجود دول مستقلة . لذا وصف ميثاق الجامعة في ضوء مادته الثانية بأنه معرقل للوحدة ولم يجعل من الجامعة اداة لتحقيقها [٣٢].

وعلى الرغم من النقد الذي وجه بشأن تقويم اداء الجامعة في سياق الاغراض المنشأة من اجلها ، يمكن القول ان مجرد وجود الجامعة يحقق وظائف هامة في اطار النظام العربي يمكن تحديدها من واقع ممارستها كما يأتي [٣٣]. :-

الجامعة العربية كرمز للنظام العربي : على الرغم من مايعكسه ميثاق الجامعة ، من كونها اداة ((تنسيق)) وليس اداة ((وحدة)) وماعكسه ذلك بدوره من تكريس للقطرية على حساب منطق ((الفكرة القومية)) الاان استمرار الجامعة كأطار للعمل العربي المشترك جعلها تبدو كرمز للنظام العربي، وعلى الرغم من اختلاف سياساتها ، تحرص الدول العربية على مراعاة ان تكون كلمتها المعلنة في مؤتمرات الجامعة ومجالسها متمشية مع الاطار القومي العام أي مع عقيدة النظام العربي ، ومن هنا تتضح اهمية الجامعة كطرف في النظام العربي بادائها لوظيفة المحافظة ولو (رمزياً) على عروبة النظام [٣٤].

الجامعة العربية كتعبير مؤسسي عن النظام العربي : صحيح ان الجامعة العربية كاداة لاترقى الى مستوى التحديات التي واجهتها ، او تستجيب بطريقة فعالة للتطلعات القومية للشعب العربي ، الاان وجودها يعني انه يوجد للعرب مؤسسة محددة للنظام الاقليمي العربي تعبر عنه وتمثله خاصة في التعامل مع العالم الخارجي . وعلى الرغم من جميع مواطن الضعف والخلل التي وقعت بها ولازمتها منذ نشأتها ، والازمات الحادة التي واجهتها خلال مسيرتها لكن الجامعة ظلت تؤكد على انها قائمة ومستمرة .[٣٥].

الجامعة العربية كموازن في التحالفات العربية: قامت الجامعة بوظيفة العمل كمنظم لعلاقات القوى في النظام الاقليمي العربي وبدور رئيس في التخفيف من الاثار المترتبة عن اختلال توازن القوى في هذا النظام . فلاسباب تتعلق بتفاعلات النظام الحادة تشكلت فيه في مراحل مختلفة تحالفات هددت توازن القوى بانقسامات خطيرة . وكذلك لوجودة اكثر من قضية تثير الخلافات والنزاعات بين اطراف النظام العربي وصلت بعضها الى حد الصراع . لكن ادى وجود الجامعة والتزام الاعضاء بالحفاظ عليها الى توفير اداة تجري في داخلها عملية المساومات بما يسمح بالتخفيف من عواقب اختلال موازين القوى ، كذلك لابد من الاشارة الى ان قاعدة الاجماع في نظام التصويت داخل الجامعة قد شكلت كابحاً حال دون سيطرة الدول الاكبر او التحالف الاقوى من السيطرة واحتكار العمل العربي [٣٦].

الجامعة العربية كمرآة عاكسة لحالة النظام العربي :- الجامعة العربية هي مرآة للنظام العربي وتعكس بصدق كل تناقضاته السلبية في داخلها وذلك يعيق تحولها الىجامعة وحدوية قومية تكاملية ((فقوتها او ضعفها اقليمياً ودولياً هو محصلة نهائية لقوة او ضعف النظام الاقليمي العربي ذاته بكل تعقيداته وتشابك تفاعلاته وتبقى حدود وفاعلية الجامعة سجينة الحد الادنى لاجماع الدول الاعضاء حول الموقف من القضايا والمشاكل المثارة على الساحة العربية)) [٣٧]. وفي الكثير من القضايا العربية ، وخاصة الساخنة منها ، تعاملت الجامعة بتوفيقية وحاولت

ارضاء جميع الاطراف ، ماعدا حالات استثنائية مارست فيها الجامعة ضغطاً على هذه الدولة او تلك ، كقرار تجميد عضوية مصر بسبب انتهاجها لسياسة كامب ديفيد.

الجامعة العربية كمنتدى للدول العربية :ان التطورات السريعة والمتلاحقة في النظام الدولي والعلاقات الدولية تتطلب من المنظمات الدولية الاقليمية ان تتكيف معها وتلاحقها ، وتلعب المشاورات وتبادل الاراء والمواقف دوراً مهماً في التقليل من درجة الخلافات ، ويمكن القول ان الجامعة العربية ((تعمل كمنتدى او ناد سياسي تعبر فيها الدول الاعضاء عن ارائها وتقدم وجهات نظرها وتطرح الحلول والمقترحات بشأن المنازعات والمواقف التي تعرض عليها . ناهيك عن كونها ملتقى يسهل للدبلوماسيين ورجال السياسة ، تبادل الاراء والمناقشة العامة للمشاكل بصورة وطريقة غير رسمية فضلا عن مهامهم وواجباتهم الرسمية))[٣٨]. وفي الواقع ان المشاورات هي عملية تفاعل والاخير يوفر درجة من المرونة في عمل الجامعة وامكانية التوصل الى قواسم مشتركة توصل الى التراضي ومن ثم اصدار القرارات بما يزيد من فعالية الاداء . كما توفر الجامعة انسب مكان لتحديد وتأكيد التزام الدول العربية بمواقف قومية قد لاتستطيع الالتزام بها على الصعيد القطري .

ثالثاً :النظام الاقليمي العربي والعدوان الامريكي -الاطلسي

يعد العدوان الامريكي الاطلسي على العراق اخطر تحد واجهه النظام العربي منذ نشأته الرسمية عام ١٩٤٥ فالعدوان معقد جداً من زاوية تعقد ابعاده وقضاياه العديدة الداخلة فيه (الحق التاريخي -الحدود-البترول-توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية) هذا من جهة ومن جهة اخرى فهو مكتظ بالفاعلين سواء كانوا قوى كبرى او قوى اقليمية ، او اطراف محلية . وليس من المبالغة القول ان الازمة التي نجمت عن العدوان الامريكي قد جعلت الجميع في حيرة ، فقد وجدنا انفسنا في مأزق يهدد النظام الاقليمي العربي بالانهيار ويهدد رمزه ومؤسسته (الجامعة) بالتمزق.

والحقيقة التي ينبغي الاشارة اليها ، هي ان مصادر الازمة هي ليست مصادر الموقف المحدد الذي افضى اليها انما المصادر البنيوية الموجودة في النظام العربي ذاته [٣٩]. فطبيعة النظام العربي تعد مصدراً للازمة وذلك من خلال :-

أ-طبيعة الحدود بين الدول العربية.

ب-توزيع السكان والثروة في الوطن العربي .

ج-افتقاد النظام العربي لاليات فعالة لتسوية وحل الصراعات بين وحداته .

ان ما سمي بازمة الخليج بدأت ازمة عربية ، وتفجرت من داخل النظام العربي ذاته ، ولم تحلها الوسائل السلمية التي تفاعلت ببطء ،او التي اريد قبرها وفقاً لمخططات الفاعلين الدوليين ، فظهرت الابعاد الدولية في الازمة ، مما زادها تعقيداً وخطورة افضت الى الصراع المسلح .

ان ((.. من اكثر الامور اهمية ان تطورات دولية واقليمية وداخلية خلقت علاقات فريدة لاتعمل على تقييد تصعيد وتائر الازمة في اتجاه المواجهة العسكرية ، حتى بدت المواجهة غاية بحد ذاتها ، في الوقت الذي لم تنشط فيه كوابح واقية لتطويق الازمة ولاحتوائها ولتخفيف حدتها ولخفض وتائرها))[٤٠] وهكذا سقط النظام العربي في الاختبار ، وسقطت عنه ورقة التوت التي كانت تغلفه . فلقد اثبتت الازمة عجز النظام العربي ومؤسسته (الجامعة) من التصدي للمشاكل التي تتعرض لها العلاقات العربية ، وفشلها في احتواء وحل مايسمى (ازمة الخليج) .

ونود الاشارة (قبل طرح التساؤل) الى ماانتهى اليه د.محمد السيد سليم في دراسته موضوع تقويم دور الجامعة في ادارة المنازعات بين اعضائها ((ان مقارنة سجل جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية يوضح انها كانت على وجه العموم –اكثر كفاءة من الامم المتحدة ذاتها وان هذا يعكس قدرة الجامعة على توفير نوع من الاتفاق العام بين الدول الاعضاء حول القضايا الاساسية كما يعكس حساسية الدول العربية ازاء التدخل الاجنبي في قضاياها))[٤١] والسؤال المطروح،لماذا عجز النظام العربي والجامعة العربية في احتواء وحل (ازمة الخليج) ؟ ولماذا سعى بل شارك في تدويلها ودفع مساراتها لتاخذ هذه الابعاد؟ .في الواقع ،سبق وان اشرنا الى ان نشأة الجامعة العربية كانت بتشجيع وبقرار من البيئة الخارجية ، وكانت تعبير عن امتصاص لرغبة القوى السياسية العربية في التوحد ، ومن هنا فهي جاءت لتكون بديلا عن الرغبة في التوحد.زيادة على ذلك ، فالجامعة والنظام العربي بشكل عام جزء من حركة المجتمع العالمي، ومن ثم فأنهما يؤثران ويتأثران باوضاع دول الجوار والاوضاع العالمية ، كذلك فالجامعة العربية لاتملك وسيلة لفرض الحل غير وسيلة القوة المعنوية الدبلوماسية والنظام العربي لايملك قوة عسكرية بالفعل رغم انه يمتلكها قانوناً ، ولايغيب عن البال مايعانيه النظام العربي من اختراقات حتى النخاع ، فهو مخترق بشتى انواع التدخل الخارجي علاوة على انه مأزوم بكليته داخلياً ، ومايزيد الطين بله ، هو ارتباط هذا النظام بالغرب في مرحلة احداث الخليج بشكل لم يسبق له مثيل . فبدلا من التمسك بالخيارات التي كانت متوفرة لحل الازمة ، سواء كان ذلك في تعريبها ومقاومة التدويل ، او في خيار التنسيق العربي- الاوربي لحلها [٤٢]. او غير ذلك من الخيارات المتاحة ، دفعت القوى الفاعلة في النظام العربي بالاحداث وبالازمة الى خيارها الاخير ، وجاءت قمة القاهرة لتغيب الجامعة ودورها الذي يقضي بتأسيس حل

عربي [٤٣]. زد على ذلك سعي القوى الكبرى الى تحجيم دور وفعل الجامعة بسبب ان الاخيرة مازالت تحمل شعار الانتماء قومياً [٤٤]. وهكذا سعت الولايات المتحدة وحلفائها الى افشال الحل العربي ، بل يذكر محمد حسنين هيكل في كتابه (حرب الخليج:اوهام القوة والنصر) الى ان نص بيان قمة القاهرة قد تمت صياغته في الولايات المتحدة وتلي في جلسة مؤتمر القاهرة (آب ١٩٩٠) ويعلل ذلك بأسباب وحجج عدة احدها ان بيان قمة القاهرة يدعو الى سحب القوات العراقية الى ماقبل ١ آب ١٩٩٠ واعادتها الى مواقعها السابقة على هذا التأريخ ، في حين ان الدخول العراقي للكويت لم يكن في هذا التاريخ بتوقيت المنطقة العربية ، فالدخول كان صبيحة يوم ٢ آب ١٩٩٠ بتوقيت المنطقة العربية وبالتالي فمن المنطقي ان تطالب المادة بعودة القوات العراقية الى مواقعها السابقة على تاريخ ٢ آب وليس ١ آب ١٩٩٠. لكن تاريخ ١ آب الذي ورد في المادة ٣ من البيان هو التاريخ الذي وقع فيه الدخول العراقي للكويت طبقاً لتوقيت واشنطن . مما يدلل على ان مشروع قمة القاهرة قد تمت ترجمته الى اللغة العربية وليس كتابته باللغة العربية[٤٥].

والملفت للنظر ان رد فعل الجامعة العربية السريع المتسم (بالتشنج والادانة) يعد سابقة غير معهودة في مسيرة عمل الجامعة التي طالما سعت الى ارضاء الاطراف المتنازعة وتحاشي توجيه اللوم او النقد (اما الادانه فلاوجود لها في قاموس وعمل الجامعة) [٤٦]. ولكن في(ازمة الخليج) سارعت الجامعة بعد يوم واحد على حدث ٢ اب الى اصدار بيان تمخض عنه انعقاد مجلسها وحضره وزراء الخارجية ، وكان موقفها فيه انحياز كبير للطرف الاخر بشكل لم تألف الجامعة مثيل له، وبنفس هذه الروحية – لنسف الحل العربي – جرى عقد مؤتمر القاهرة الذي لم يستمر حتى ليوم واحد ولم يسمح للاطراف المشاركة فيه ان تعبر عن وجهة نظرها او ابداء رايها [٤٧]. وما صدر عن اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب في ٣ آب ١٩٩٠ ، وماصدر عن قمة القاهرة في ٨ آب ١٩٩٠ يعبران عن وجهة نظر امريكية – غربية وبدفع سعودي – خليجي وبرعاية مصرية .

من هنا ، فليس تجنياً او موارية ذلك القول الذي يشير الى ان(ازمة حرب الخليج) بدءاً من ٢ آب ١٩٩٠ وانتهاءاً بالحرب التدميرية التي شنتها الولايات المتحدة وحلفائها ضد العراق تمثل مفصلا في التاريخ العربي المعاصر ، ليس من الممكن ان يتشابه مابعده بما قبله [٤٨].

ان الوجه الاكثر بشاعة لما تعرض له العراق ليس هو الوجه الامريكي الاستعماري حسب ، لان ثمة تبريراً لمثل هذين الوجهين حينما يتحالفان معاً لتدمير العراق لاسباب يدركها الجميع ، لكن الوجه الاكثر بشاعة والمثير للاسى هو مشاركة النظام الاقليمي العربي في هذه المؤامرة .

وهي مشاركة متعددة الاشكال ومتفاوتة الدرجات. وهكذا كانت (ازمة حرب الخليج) سقوطاً للواقع العربي بهيكلياته المعروفة . فبدا النظام العربي هشاً ملفقاً ولم تستطيع كل الاحاديث والشعارات عن الاخوة والعروبة ووحدة الدم والمصير ان تحول دون انهياره بشكل مدو ومأساوي . وبذلك اسقطت(ازمة حرب الخليج) ورقة التوت عن عورة هذا النظام . وفي الحقيقة فان الانهيار لم يحدث بسب فشل الجامعة في حل النزاع واحتواءه في الاطار العربي، فالفشل بحد ذاته كان نتيجة وليس سبباً ، كان نتيجة لكون النظام العربي مخترقاً في الصميم فهو ليس سيد قراراته او سياساته الداخلية منها والخارجية . وكان الحل العربي ممكن الوصول اليه كما ذكر الملك حسين ذلك لولا ايعاز الولايات المتحدة باصدار قرارات الادانة بهدف نسف الحل[٤٩]. ولقد ذكر ياسر عرفات انه قال اثناء مداولات القمة (قمة القاهرة) لممثل الكويت سعد العبد الله : هل تريدون انسحاب العراق من الكويت ام انكم تريدون قرارات ادانة ؟ فقال له سعد العبد الله : بل نريد قرارات ادانة ولانريد انسحاباً[٥٠].

رابعاً: احتمـــالات المـــستقبل

لقد افرزت ازمة حرب الخليج والعدوان الامريكي على العراق مواقف ومداخلات وتفاعلات ، واحدثت تغييرات عميقة في بيئة النظام الاقليمي العربي، وتحول النظام من جدلية التعاون والتكامل الى جدلية الصراع والتحلل. وانشطر النظام الى شطرين متضادين فانقسم على نفسه ولابد ان يكون لهذا الانقسام اثاره المستقبلية على مكونات االنظام ومؤسساته . وطرحت بدائل واحتمالات للمستقبل . وسيناريوهات للاشكال والمسارات المتصورة للنظام الاقليمي العربي. وكل هذا بدوره يطرح علينا اكثر من سؤال : ماهي هذه المسارات ؟ واي مسار نرجح واذا كنا نتحدث عن مسار غير الوضع الحالي فما هي الشروط الضرورية لحدوثه ؟

وثمة ملاحظات مهمة ينبغي الاشارة اليها، وهي عندما نتحدث عن مستقبل النظام الاقليمي العربي ، فعلينا ان لانتحدث عنه كما لو انه في فراغ ولانعبأ بالعوامل الخارجية ؟ فهناك الوضع الدولي الجديد الذي اصطلح على تسميته بـــ (النظام الدولى الجديد) وهناك تحولات جارية ومستمرة ومتلاحقة في العالم ، وهناك انماط واتجاهات تتبلور ، وتحولات قيمية ، وكل هذا وغيره يتطلب منا التكيف والتعامل معه هذا من جهة

ومن جهة ثانية، على ساحة وطننا العربي ((النطاق الجغرافي للنظام الاقليمي العربي)) ادت (ازمة حرب الخليج) الى وجود جدار من عدم الثقة مازلنا نعيش في ظله حتى الان . بحيث انه ليس من قبيل المبالغة القول ان الاطار النفسي للمنطقة العربية حتى الان هو الاطار

النفسي لحرب الخليج . فمازالت الرواسب والمواقف والترسبات موجودة [٥١]. وهذا يتطلب ان نتعمق في اسباب ماجرى ؟ ولانفترضه شيئاً عارضاً اوننتهي عنده اونزعم اننا قد تغلبنا عليه.

النقطة الاخرى ، وهي عندما نتحدث عن مستقبل النظام الاقليمي العربي ، يتوجب ادخال البعد الزمني في التفكير والتحليل ((أي المدى القصير والمتوسط والطويل)). وكما هو معروف وطبقاً لما يذكره الاقتصاديون من ان المدى القصير ثلاث سنوات والمتوسط خمسة سنوات والطويل عشر سنوات))[٥٢] فادخال البعد الزمني يتعلق بأمرين:

أ- بطبيعة التفكير ونتائج التحليل البحثي. فالتشاؤم الذي سيطبع سطور الباحث لمستقبل النظام العربي على المدى القصير ، هو ليس بنفس درجته لو تم البحث عن مدى زمني اطول نسبياً ، خاصة واقعنا العربي الراهن .

ب- التحدث عن مستقبل النظام العربي في دراستنا هذه ينطلق من الواقع الراهن لهذا النظام وهو واقع انفراط وانقسامات شديدة . وضمن امد زمني محدد ((قصير ومتوسط)) وهذا يعفينا من سيناريوهات المستقبل على المدى الطويل ، ومن جهة ثانية يصيغ احتمالاتنا ضمن الواقع الذي اشرنا اليه وبالمدى الزمني الذي ذكرناه مما يجعل الاحتمالات محدوده للغاية . فاما:-

١-استمرار الواقع الراهن ، أي بقاء النظام العربي الراهن كاطار للتفاعلات بين الاقطار العربية ، واستمرار العلاقات العربية -العربية في اطارها العربي [٥٣]. وهذا الاحتمال يتضمن احتمالات فرعية :-

أ. استمرار الواقع الراهن قد يزيد الانقسام العربي وقد يعزز من التصارع بين الاقطار العربية ، كما ان استمرار الادراك الراهن في اقطار الخليج . للخطر المحتمل على نظامها وامنها قد يزيد من الاختراق الاجنبي اكثر فاكثر [٥٤].

ب. تبلور الخلافات العربية -العربية في صراع بين معسكرين يضم احدهما قوى التغير والثاني قوى الوضع الراهن .

جـ. العودة الى التضامن العربي ، وقد يعزز هذا الاحتمال ويدفع اليه عوامل عدة ، منها الخطر الخارجي على الجميع (الخطر الاقليمي والدولي) وما تشعر به بعض الدول العربية من ضرورة زيادة التعاون بينهما لمواجهة ارهاصات التحول الداخلي .

٢-استمرار الواقع الراهن في النظام العربي في ظل تدرج اقليمي نحو نظام شرق اوسطي قد يشارك فيه كقطب او قد يندثر فيه ككل [٥٥]. واعتقد ان هذا الاحتمال

ضعيف لان ذلك يعني ان نظام (الشرق اوسطي) ينشأ في غياب عقيدة عربية سائدة . وستكون هوية العرب في خطر والعرب وعلى الرغم عما حدث- لابديل لهم عن هذه الهوية وكذلك وفي ظل هذا النظام ستصبح كل الدول العربية الواقعة حاليا على حدود النظام العربي مع البيئة الاقليمية مهددة بخطر الابتلاع او الذوبان التدريجي بسبب الهجرة او الهيمنة المطلقة او ستكون مهددة بالانفجار الداخلي بسبب اضطراب الهويات وضغوط دول الجوار على اقلياتها الطائفية والعرقية والسياسية . فضلا عن انه سيكون نظام حافل ومزدحم بالتناقضات واخطرها التناقضات الثقافية والحضارية .

٣- اما الاحتمال الاخر ، غير المطروح حاليا ، هو ان يعمل العرب على انعاش وتطوير النظام الاقليمي العربي وتغيير سلوكيات اطرافه وتحديثه [٥٦] . ولتحقيق ذلك يجب توفر عوامل وشروط -تبدو في ظل واقعنا العربي الراهن شروط تعجيزية .

-ان تعطى للجامعة سلطة مافوق الوطنية ، أي ان تتنازل الدول الاعضاء عن جزء من سيادتها ، وان يتم ذلك في ظل اتفاق مسبق واستعداد مشترك .

-ان يتناسى العرب خلافاتهم وخصوصياتهم .

-ان يستعيد العرب ثقتهم بدورهم وبانفسهم .

-ان تتوفر الارادة والتصميم والاستعداد للانقاذ والخلاص والبقاء .

حينئذ يستطيع العرب اعادة رسم حدود العربي مع بيئته الاقليمية والدولية ويستطيعون خفض الحواجز والاسوار والحدود الفاصلة بين اقطارهم بما يحقق التكامل والاندماج العربي.

والذي يرجح تبني العرب لهذا البديل هو حجم المخاطرة الدولية والاقليمية المحدقة بهم ، والتي ستجعل كل شي عندهم في خطر ، مما يستوجب العمل للحفاظ على هويتهم وشريعة نظمهم . وايجاد مايتحصنون خلفه لادامة بقاؤهم .

الهـــوامـــش

١-حول جذور الاقليمية وبداياتها : راجع د. صالح جواد الكاظم ، دراسة في المنظمات الدولية.مطبعة الارشاد ،بغداد ،١٩٧٥ ،ص٣٦١.د.محمد السعيد الدقاق -المنظات الدولية العالمية - الاسكندرية ، موسسة الثقافة الجامعية ١٩٧٨، ص١١.

٢-د. عطية حسين افندي ، الجامعة العربية وازمة الخليج ، السياسة الدولية العدد ١٠٤ ابريل ١٩٩١ ، ص٣٧.

٣-المصدر نفسه .

٤-د. محمد السعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١١-١٣.

٥-نقلا عن : ضاري رشيد الياسين،احداث الخليج والنظام الاقليمي العربي ، مجلة الخليج العربي (مركز دراسات الخليج العربي -جامعة البصرة)، العدد (١-٢) ، ١٩٩٣، ص٥٩.

٦-جميل مطر ،و د. علي الدين هلال ، النظام الاقليمي العربي - دراسة في العلاقات السياسية العربية -بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٣ ، شباط ١٩٨٣ ، ص١٩ .

٧-وحيد عبد المجيد، مصر والنظام الاقليمي العربي في التسعينات ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٠، ابريل ١٩٩٠، ص١٢٤.

٨-نقلا عن : المصدر نفسه .

٩- انظر : جميل مطر ،و د. علي الدين هلال ، المصدر السابق ، ص٢١. وكذلك د. حسن البزاز، النظم الاقليمية ومجلس التعاون العربي، افاق عربية، السنة١٤، العدد ٦، ١٩٨٩، ص٢٠ . كذلك انظر ، ضاري رشيد الياسين ، مصدر سابق ، ص٥٦.

١٠- نقلا عن : منعم العمار، مستقبل النظام العربي: جامعة الدول العربية بين الهوية والاختراق ، المستقبل العربي ، العدد ١٦٧ ، كانون الثاني ١٩٩٣ ، ص١٨.

١١- انظر وقارنْ مع :جميل مطر و د.علي الدين هلال ، مصدر سابق ، ص٩. وكذلك انظر : المختار مطيع ، النظام العربي بعد حرب الخليج ، مجلة الوحدة (الرباط) ، العدد ١٠٠، كانون الثاني ١٩٩٣، ص٣٤.

١٢ Poul C. Noble ,The Arab System.opportunities,Constraints and Prssues.in :Bahgat Korany and Ali E.Hillal DessouKi (eds),The Foreign Policies of Arab States (Boulder,Colo, and London:Westview Press ,1984),P.6.

١٣-لمزيد من التفاصيل حول نشاءة النظام الاقليمي العربي ، انظر : جميل مطر/و د. علي الدين هلال ، المصدر السابق ،ص٥٧-١٣٤.كذلك ساطع الحصري (ثقافتنا في جامعة الدول العربية) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٥٨، ص١٥، كذلك بطرس بطرس غالي ، دليل جامعة الدول العربية (القاهرة :مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧١) ص١٤، كذلك مفيد شهاب ، جامعة الدول العربية : ميثاقها وانجازاتها (القاهرة : جامعة الدول العربية ،١٩٧٨) ص١٢ وص٨١. كذلك ، احمد فارس عبد المنعم، جامعة الدول العربية ١٩٥٤-١٩٥٨ دراسة تاريخية سياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٨٦ ، ص٧٨. بين مجموعة دول متجاورة فحسب وانما اساساً بين دول عربية ، أي ان شرط الانضمام الى النظام هو الانتماء الى لامة العربية وان ورود كلمة العربية في تعبير النظام الاقليمي العربي ليس للاشارة الى منطقة جغرافية .

١٤-((رؤية النظام العربي الواقع والطموح) (ندوة) ، مجلة (الباحث العربي) العدد ١٦ تموز ، ١٩٨٨ ،ص٧.

١٥-((جامعة الدول العربية: الواقع والطموح) (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص١٨.

١٦-قارن مع : جميل مطر ، مستقبل النظام الاقليمي العربي ، المستقبل العربي ، العدد ١٥٨، نيسان ١٩٩٢ ،ص١٠.

١٧-انظر: المختار مطيع ، (محاولة في تفسير النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه) ، مجلة الوحدة ، العدد ٩٠ ، مارس ١٩٩٢، ص ١٦.

١٨-قارن مع : منعم العمار ، مستقبل النظام العربي ، المصدر السابق ، ص١٨.

١٩-د. مسعود ظاهر : ثقافة التوحيد القومي في مواجهة السياسات العربية السائدة ، مجلة الوحدة (الرباط) ، العدد ١٠٠، كانون الثاني ١٩٩٣، ص١٠.

٢٠-د. مراد غالب ، في :رؤية للنظام العربي : الواقع والطموح ، (ندوة) ، نشرت في مجلة الباحث العربي ، العدد ١٦، تموز ، ١٩٨٨ ، ص١٥.

٢١-العمل العربي المشترك في اربعة عقود : نظرة نقدية ورؤية مستقبلية، شؤون عربية ، العدد٤١، اذار ، ١٩٨٥ ، ص٧٨.

-Ahmed M.Gomaa, the Foundation of the Ieague of Arab States : Wartime diplomacy and Inter-ArabPolitics 1941 td 945 (London ,Newyork :Longman 1977) P.107.

٢٢-جميل مطر/ود. علي الدين هلال، مصدر سابق، ص٥٨.

٢٣-منعم العمار ، مستقبل النظام العربي ،م. س. .ذ،ص١٩.

٢٤-جميل مطر/ود . علي الدين هلال ، المصدر السابق ، ص٦١.

٢٥-قارن مع : مفيد شهاب ، جامعة الدول العربية : ميثاقها وانجازاتها، م. س. ذ، ص١ومابعدها

٢٦-جميل مطر/ود.علي الدين هلال ، المصدر السابق ،ص ١٣٩.

٢٧-قارن مع : ضاري رشيد ، مصدر سابق ، ص٦٣.

٢٨-انظر وقارن مع : د. يوسف عبد الله الصايغ (الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة) ((السيادة الوطنية)) في : (دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي) مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (١) ، بيروت ط٢ ، ١٩٨٣ ، ص١٥٩. وكذلك د. سعد الدين ابراهيم واخرون (المجتمع والدولة في الوطن العربي ، بيروت منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ط١ ، ١٩٨٨ ، ص ٢٩٩.

٢٩-د. عطيه حسين افندي ، الجامعة العربية وازمة الخليج ، السياسية الدولية ، العدد ١٠٤ ، ابريل ١٩٩١ ، ص٣٩.

٣٠- جميل مطر/ود . علي الدين هلال ، المصدر السابق ، ص٥٨.

٣١-د. وحيد رافت، شؤون الجامعة العربية كمنظمة اقليمية ، دراسات في القانون الدولي ، المجلد الثاني ، جامعة الدول العربية ١٩٧٠ ، ص١٥.

٣٢-العمل العربي المشترك في اربعة عقود ، المصدر السابق ، ص ٧٨.

٣٣-انظر وقارن مع : جميل مطر/ود . علي الدين هلال ، المصدر سابق ، ص١٣٩-١٤١، كذلك د. عطية حسين ، م. س. ن. ، ص٤٠-٤١، كذلك ضاري رشيد، م. س. ذ. ، ص٦٤-٦٧.

٣٤-د. احمد فارس عبد المنعم، مصدر سابق ، ص٧٨.

٣٥-العمل العربي المشترك في اربعة عقود ، مصدر سابق ، ص٩١.

٣٦-د. احمد فارس ، مصدر سابق ، ص٧٨.

٣٧-د. عطية حسين افندي ، مصدر سابق ، ص٤١ .

٣٨-انظر : د. وحيد رافت ، شؤون الجامعة العربية كمنظمة اقليمية ، م.س.ذ، ص١٥.

٣٩-د. احمد يوسف (ازمة الخليج : تحديات الحاضر والمستقبل) انظر عرض الكتاب في السياسة الدولية ، العدد ١٠٣ يناير ١٩٩١ ، ص١٤٠.

٤٠-ا. .د. كاظم هاشم نعمة ،دور الاجماع العربي والدبلوماسية الجماهيرية في ادارة ازمة الخليج في كتاب (ازمة الخليج) منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، بغداد، مطبعة الشرق ، ١٩٩٠ ، ص٣٥.

٤١-د. محمد السيد سليم ، دور الجامعة العربية في ادارة المنازعات بين الاعضاء. ورقة قدمت الى ندوة جامعة الدول العربية : الواقع والطموح، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية١٩٨٣، ص١٧٩ .

٤٢- قارن مع :ضاري رشيد الياسين ، مصدر سابق ، ص٧١.

٤٣-للمزيد حول ذلك ، انظر : منعم العمار (مصر وازمة الخليج) ورقة قدمت الى : ندوة مركز الدراسات الدولية ، كلية العلوم السياسية في ٢٧ /تشرين الثاني / ١٩٩١ ، ص١٥.

44-Noam Chomsky ,Deterring Democracy (Newyork,London:Verso,1991)P.24.

كذلك قارن مع : برهان غليون ، حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية المستقبل العربي ، العدد ١٤٨، حزيران ١٩٩١ ، ص٨.

٤٥-محمد حسنين هيكل ، (حرب الخليج اوهام القوة النصر) الناشر : مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ط١، ١٩٩٢ ، ص٤٢٩.

٤٦-انظر : (وظيفة جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات) حلقة نقاشية عقدت في مقر المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل في القاهرة ١٢/٢٨ /١٩٩٢ والمنشورة في المستقبل العربي ، العدد ١٧١ ، ايار ١٩٩٣،ص١٠٦.

٤٧-انظر: الملك حسين ، الكتاب الابيض ، عمان ، ١٩٩٠.

٤٨-قارن مع : وحيد عبد المجيد ، مستقبل النظام الاقليمي العربي ،السياسة الدولية ، العدد ١٠٢ ، ١٩٩٠ ، ص٦٤.

٤٩-انظر : حديث الملك حسين لجريدة نيويورك تايمز الامريكية في ١٥/١٠/١٩٩٠والذي نشرته جريدة الراي الاردنية في ١٧/١٠ /١٩٩٠ .

٥٠-خطاب ياسر عرفات في الندوة القومية لدعم الانتفاضة الفلسطنية١٣-١٥كانون الاول ١٩٩٠ ، طرابلس ، ليبيا . نقلا عن : خليل السواحري ، ازمة الخليج والنظام الاقليمي العربية ، جريدة الجمهورية في ٧ آب /١٩٩١ .

٥١-انظر : د. علي الدين هلال ، مستقبل النظام الاقليمي العربي (حلقة نقاشية) المستقبل العربي العدد ١٦٣، ايلول ١٩٩٢، ص٦٠.

٥٢-احمد يوسف احمد : مستقبل النظام الاقليمي العربي (حلقة نقاشية) المصدر السابق ، ص٦٨.

٥٣-احمد يوسف احمد ، مستقبل العلاقات العربية -العربية ، المستقبل العربي ، العدد ١٦٢ ، آب ١٩٩٢ ، ص٨.

٥٤-انظر قريباً من هذا المعنى : جميل مطر، مستقبل النظام الاقليمي ، م. س. ذ، ص١٧.

٥٥- ناصيف يوسف حتي ، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الاقليمي العربي ، المستقبل العربي ، العدد ١٦٥، تشرين الثاني ١٩٩٢، ص٥١.

٥٦-للمزيد حول تعديل ميثاق الجامعة العربية ، انظر : تعديل ميثاق الجامعة العربية (ندوة) المستقبل العربي ، العدد ١٧٤، ١٩٩٣ ، ص١١٥-١٥٠.كذلك ، وظيفة الجامعة العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات (ندوة) المستقبل العربي ، العدد ١٧١ ايار١٩٩٣ ، ص١٠٠-١٢١.

مصـــادر الـــبحث

الكـــــتب:

١-احمد فارس عبد المنعم ، جامعة الدول العربية ١٩٥٤-١٩٥٨ دراسة تارخية – سياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١، ١٩٨٦.

٢-بطرس بطرس غالي ، دليل جامعة الدول العربية ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧١.
٣-جميل مطر ود. علي الدين هلال ، النظام الاقليمي العربي – دراسة في العلاقات السياسية العربية ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٣ شباط ١٩٨٣.
٤-ساطع الحصري ، ثقافتنا في جامعة الدول العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٥.
٥-د. سعد الدين ابراهيم واخرون ، المجتمع والدولة في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ،١٩٨٨.
٦-د. صالح جواد الكاظم ، دراسة في المنظمات الدولية ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٥.
٧-د. محمد السعيد الدقاق، المنظمات الدولية العالمية ، الاسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٧٨.
٨-محمد حسنين هيكل، حرب الخليج : اوهام القوة والنصر، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ط١، ١٩٩٢.
٩-الملك حسين ، الكتاب الابيض ، عمان ١٩٩٠.
١٠-مفيد شهاب ، جامعة الدول العربية : ميثاقها وانجازاتها، القاهرة ، جامعة الدول العربية ، ١٩٧٨.
١١-د. وحيد رافت ، شؤون الجامعة العربية كمنظمة اقليمية : دراسات في القانون الدولي ، المجلد الثاني ، جامعة الدول العربية ، ١٩٧٠.
١٢-د. يوسف عبد الله الصايغ، الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة (السيادة الوطنية)، في : دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٢، ١٩٨٣.
13-Poul C. Noble, The Arab System. Opportunities, Constraints & Pressures . In: Bahgat Korany & Ali E. Hillal Dessouki (eds.), The Foreign Policies of Arab States (Boulder, Colo , & London: Westview Press, 1984).
14- Ahmed M. Gomaa, The Foundation of the Ieague of Arab States: Wartime Diplomacy & Inter- Arab Politices 1941 to 1945 (London, Newyork: Longman,1977)
15- Noam Chomsky, Deterring Democracy, (Newyork, London :- Verso,1991)

<u>البـــحوث و الدراســـات</u>

١-د. احمد يوسف احمد، ازمة الخليج وتحديات الحاضر والمستقبل ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١.
٢-د. احمد يوسف احمد، مستقبل العلاقات العربية – العربية ، المستقبل العربي ، العدد ١٦٢، اب ١٩٩٢.
٣-المختار مطيع ، النظام العربي بعد حرب الخليج ، مجلة الوحدة (الرباط)، العدد ١٠٠، كانون الثاني ١٩٩٣.

٤-المختار مطيع ، محاولة في تفسير النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه ، مجلة الوحدة ، العدد ٩٠، مارس ١٩٩٢.

٥-العمل العربي المشترك في اربعة عقود: نظرة نقدية ورؤية مستقبلية ، شؤون عربية ، العدد ٤١، اذار ١٩٨٥.

٦-برهان غليون ، حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية ، المستقبل العربي ، العدد ١٤٨، حزيران ١٩٩١.

٧-تعديل ميثاق الجامعة العربية (ندوة) ، المستقبل العربي ، العدد ١٧٤، ١٩٩٣.

٨-جامعة الدول العربية : الواقع والطموح (ندوة) ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ١٩٨٣.

٩-جميل مطر، مستقبل النظام الاقليمي العربي، المستقبل العربي ، العدد ١٥٨، نيسان ١٩٩٢.

١٠ - د. حسن البزاز ، النظم الاقليمية ومجلس التعاون العربي ، افاق عربية ، السنة ١٤، العدد ٦، ١٩٨٩.

١١-خليل السواحري ، ازمة الخليج والنظام الاقليمي العربي ، جريدة الجمهورية في ٧ اب ١٩٩١.

١٢-رؤية النظام العربي : الواقع والطموح (ندوة) ، مجلة الباحث العربي ، العدد ١٦ ، تموز ١٩٨٨

١٣- ضاري رشيد الياسين ، احداث الخليج والنظام الاقليمي العربي ، مجلة الخليج العربي (مركز دراسات الخليج العربي -جامعة البصرة) ، العدد (١-٢)، ١٩٩٣.

١٤-د. عطية حسين افندي ، الجامعة العربية وازمة الخليج ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٤ ، ابريل ١٩٩١.

١٥ - د. علي الدين هلال ، مستقبل النظام الاقليمي العربي ، المستقبل العربي ، العدد ١٦٣ ، ايلول ١٩٩٢.

١٦- د. محمد السيد سليم ، دور الجامعة العربية في ادارة المنازعات بين الاعضاء ، ورقه قدمت الى ندوة جامعة الدول العربية : الواقع والطموح ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣.

١٧- د. مسعود ظاهر ، ثقافة التوحيد القومي في مواجهة السياسة العربية السائدة ، مجلة الوحدة (الرباط) ، العدد ١٠٠، كانون الثاني ١٩٩٣.

١٨- د. مراد غالب ، رؤية للنظام العربي : الواقع والطموح ، الباحث العربي ، العدد ١٦ ، تموز ١٩٨٨.

١٩- منعم العمار ، مصر وازمة الخليج ، ورقه قدمت الى ندوة مركز الدراسات الدولية ، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ، في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩١.

٢٠- منعم العمار ، مستقبل النظام العربي : جامعة الدول العربية بين الهوية والاختراق ، المستقبل العربي ، العدد ١٦٧، كانون الثاني ١٩٩٣.

٢١- د. كاظم هاشم نعمة،دور الاجماع العربي والدبلوماسية الجماهيرية في ادارة ازمة الخليج ، في : ازمة الخليج ، منشورات الجمعة العربية للعلوم السياسية ، بغداد ، مطبعة الشرق ، ١٩٩٠.

٢٢- وحيد عبد المجيد ، مصر والنظام الاقليمي في التسعينيات ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٠، ابريل ١٩٩٠.

٢٣- وحيد عبد المجيد ، مستقبل النظام الاقليمي العربي ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٢ ، ١٩٩٠.

٢٤-وظيفة جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات ، حلقة نقاشية عقدت في مقر المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل في القاهرة ١٢/٢٨/ ١٩٩٢.والمنشورة في المستقبل العربي ، العدد ١٧١ ايار ١٩٩٣.

٢٥- ناصيف يوسف حتي ، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الاقليمي العربي ، المستقبل العربي ، العدد ١٦٥ ، تشرين الثاني ١٩٩٢.

الصـــــحف:

-صحيفة الراي الاردنية .